

المصدر: الرايه

التاريخ: ٧ مارس ٢٠٠٣

تشديد الخناق على دعاة الحرب

شكلت جلسة مجلس الأمن الليلة الماضية، حلقة جديدة وقوية في سياق تشديد الخناق الدبلوماسي على الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين لا تريان غير الحرب، حلا لالزمة العراقية، فقد كان التباين واضحا بين المواقف المسبقة لواشنطن ولندن، وبين التقريرين اللذين قدمهما كبير المفتشين هانز بليكس ومدير وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي، حيث اكدا تزايد تعاون العراق بشكل ملموس مع فرق التفتيش، وكذبا بشكل واضح معلومات ومزاعم اميركية بريطانية حول مخبرات متنقلة لصنع أسلحة محظورة أو منشآت لتصنيع أسلحة دمار شامل تحت الأرض، كما أن البرادعي أكد عدم العثور على أي دليل على أنشطة نووية عراقية، وكانت الخلاصة أن عمليات التفتيش تحقق تقدما واضحا، وأن ثمة حاجة لاستمرار هذه العمليات بدون ضغوط أو سقف زمني ضيق، يهدف إلى خلق ذرائع للحرب.

ولعل من الأشياء المهمة التي تضمنتها مناقشات مجلس الأمن، الليلة الماضية، أنها تعرضت إلى ما هو أبعد مما هو مطروح من حل سلمي للزمة، كما يطالب بذلك الرأي العام الدولي والغالبية العظمى من حكومات العالم، والرفض القاطع للحرب. بل إن كلمات العديد من وزراء الخارجية وخاصة فرنسا وروسيا، أشارت إلى أن الخلاف بين رؤيتين، واحدة للحرب، وأخرى تدعو للسلام، تشكل مقدمة لنظام دولي جديد، إما أن يبني على أساس احترام القانون الدولي واحترام الشرعية وإعطاء الهيبة لسلطة الأمم المتحدة، وإما الاستسلام إلى شريعة الغاب، أو كما عبر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في كلمته أن الحرب على العراق بدون شرعية دولية تشكل «سطوا مسلحا».

إن الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن، جاء بعد جهود دبلوماسية دولية واسعة ومكثفة على مستويات إقليمية عديدة، حيث عقدت العديد من مؤتمرات القمة، على مستوى القارة الأوروبية، والقارة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكل هذه المؤتمرات أكدت رفض الحرب والمطالبة بحل سلمي يستند إلى إعطاء عمليات التفتيش الوقت الكافي، وهذه الجهود الرسمية مسنودة بصورة قوية برأي عام دولي عريض يقول لا للحرب.

ليس من الحكمة أبدا أن تستمر واشنطن ولندن بالعناد والمكابرة، وافترض أنهما تحتكران الحقيقة، رغم أن النشاطات الميدانية التي يقوم بها المفتشون تقول غير ما تقوله الحكومتان والأجهزة الاستخباراتية في الولايات المتحدة وبريطانيا وعليه فإن المسؤولية الدولية تتطلب البحث عن تسوية سلمية تعيد الاحترام للقانون الدولي وتحافظ على السلم والأمن الدوليين.